S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26022
1 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣)

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي هذا القرار، اذ يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإنه:

"١ - يدين بشدة الهجمات المسلحة الاستفزازية التي ارتكبت ضد موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والتي تبدو جزءا من سلسلة عمليات مُبيَّتة ومتعمدة لانتهاك وقف إطلاق النار من أجل الحيلولة، بالترويع، دون تنفيذ ولاية هذه القوات كما هو منصوص عليه في القرار ٨١٤ (١٩٩٣)؛

"٢ - يقدم تعازيه لحكومة وشعب باكستان، وأسر أفراد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين فقدوا أرواحهم؛

"٣ - يعيد تأكيد الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر لنزع سلاح جميع الأطراف الصومالية، بما فيها الحركات والفصائل، وفقا للفقرات ٥٦ الى ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25354)، والأهمية الحاسمة لتحييد شبكات البث الإذاعي التي تسهم في إثارة العنف والهجمات الموجهة إلى قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛

"٤ - يطلب مرة أخرى من جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، الامتثال التام للتعهدات التي التزمت بها في إطار الاتفاقات المبرمة بينها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية المعقود في أديس أبابا، وبصفة خاصة اتفاقها المتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار وطرائق نزع السلاح (S/25168، المرفق الثالث)؛

93-38141 010793 010793

"٥ - يؤكد مرة أخرى أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، بمن فيهم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، وبأن يكفل لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال السلطة الفعلية في جميع أنحاء هذا البلد، بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل مقاضاتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم؛

"٦ - يطلب إلى الأمين العام إجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين؛

"٧ - يشجع على الوزع السريع والمعجل لجميع وحدات قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بما يفي بعدد أفرادها المطلوب وهو ٢٨ ٠٠٠ فرد في جميع الرتب، بالإضافة إلى توفير احتياجاتها من المعدات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25354)؛

"٨ - يحث الدول الأعضاء، على أن تسهم، على نحو عاجل، بدعم عسكري ودعم في مجال الانتقال، بما في ذلك توفير حاملات الأفراد المدرعة، والدبابات، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، من أجل تزويد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بقدرة مناسبة على مواجهة، وردع، الهجمات العسكرية التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الولاية المنوطة بها؛

"٩ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في غضون ٧ أيام من تاريخ اعتماده إن أمكن؛"

٢ - وعدد الأمين العام في الفقرة ٥٧ من تقريره المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25354)، المشار اليه في الجزء باء، الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) والفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣)، المهام العسكرية المدرجة في ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣ - وينقسم هذا التقرير الى خمسة أجزاء، وتستند أجزاؤه الثلاثة الأولى الى التقارير المؤقتة المقدمة الى اعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٦ و ١٤ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ويقدم الجزء الأول سردا موجزا للأحداث التي أدت الى وقوع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في كمين في مقديشيو في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ والى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣). ويتناول الجزء الثاني المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) لتجريد جنوب مقديشيو من السلاح وتحييد محطات الإذاعة فيها التي تحرض على أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويتناول الجزء الثالث العمليات البرية

والجوية المنسقة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي شرع فيها في ١٧ حزيران/يونيه، لتفتيش ونزع سلاح مقر الجنرال عيديد في جنوب مقديشيو (رئيس المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي). أما الجزء الرابع فيعالج أثر الأحداث الأخيرة على الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويتضمن الجزء الخامس ملاحظاتي بشأن الأحداث الواردة في الأجزاء الأربعة التي تسبقه.

٤ - وأود الاشارة الى أنني بقيت على اتصال مستمر مع ممثلي الخاص في الصومال خلال الفترة التي وقعت فيها الأحداث المعروضة في هذا التقرير.

أولا - الهجمات التي شنت على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

٥ - إن الذي سبب الأحداث التي وقعت في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ هو قيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بجرد كان مقررا لخمسة مواقع تستعملها الميليشيات في تخزين الأسلحة، علما بأن أحد هذه المواقع موقع مشترك بين مرفق ترحيل البث الإذاعي في شمال المدينة ومرفق آخر لاستوديو البث الإذاعي في المدينة نفسها.وكان قد ارسل إخطار مسبق مكتوب بشأن التفتيش الى موظفي الجنرال عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي. على أنه بينما كان التفتيش جاريا، بدأت على مايبدو مظاهرة منظمة، وحواجز على الطريق، وكمائن وهجمات مسلحة في كل أنحاء جنوب مقديشو، وكلها موجهة ضد جنود عمليةالأمم المتحدة الثانية في الصومال بما في ذلك الجنود الباكستانيون الذين يحرسون مركز اطعام للمدنيين الصوماليين. والظاهر أن هذه الأحداث كانت احتجاجا على اجراء مزعوم لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أعلن الجنرال عيديد أنه "للاستيلاء" على راديو مقديشيو (عيديد). ولم يحدث أي استيلاء من هذا القبيل ولم تكن هناك نية للقيام بذلك. ويبدو أن الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ كانت سلسلة من انتهاكات رئيسية لوقف إطلاق النار محسوبة ومتعمدة ومقصود بها تحدي وترويع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الرغم من أن الجنرال عيديد والمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي أنكروا ذلك. ويرد في الفقرات التالية وصف لتسلسل الاحداث.

٦ - وفي الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣،أرسلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رسائل الى فصيل المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في مقديشيو لإبلاغه بعزم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على القيام في اليوم التالي باجراء عمليات تفتيش الأسلحة في المواقع المأذون بتخزينها فيها وذلك في أربعة مواقع في جنوب مقديشيو وفي موقع واحد في أفغوي. وكان آخر تفتيشين أجرتهما قوة العمل الموحدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٣.

٧ - وفي صباح يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بدأت عمليات التفتيش. وتمت عمليات التفتيش في موقع افغوي وفي موقعين من المواقع الأربعة في مقديشيو دون أحداث. وتم التفتيش في الموقع ٥ - "إذاعة

مقديشيو(عيديد)" بسهولة الى أن أوشكت على الانتهاء. وفي ذلك الوقت، وصل عدة مشاغبين الى المكان وبدأوا يحرضون الجمهور الذي كان قد تجمع. وفي الموقع ٤، وهو موقع تخزين رئيسي يقع في مرفق إعادة البث الإذاعي التابع لعيديد، واجه فريق التفتيش بعض المقاومة الشفوية غير أنه سمح له بالدخول واجراء التفتيش . وفي ذلك الموقع، تعرض الفريق لنيران القناصة خلال النهار بأكمله. وتم العثور على عدد كبير من الأسلحة في الموقع ٣، بما في ذلك ٦٢ قذيفة تاو وقذيفتان من نوع ميلان، وقذيفة من طراز SA-7 وقد ازيلت هذه الأسلحة بعد ذلك. ولم يتم العثور على ثلاث عشرة عربة تقنية وعدد من الرشاشات كانت في المخزن سابقا.

٨ - وحوالي الساعة ١٠/٠٠ في مناطق اخرى من جنوب مقديشيو، بدأت المظاهرات وأطلقت النيران على مقر قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ورد الجنود الباكستانيون والأتراك على النار. وفيما بعد، مرت وحدات باكستانية عائدة من أحداث وقعت في أماكن أخرى في مقديشيو من طريق ٢١ اكتوبر حيث واجهت كمينا كبيرا من ثلاث جهات تم تحضيره بعناية وأدى الى وقوع ضحايا كثيرين. وتم وزع قوة الرد السريع بعد الظهر لنجدة القوات الباكستانية التي كانت محصورة في مرفق معروف باسم "مصنع السجاير" في طريق ٢١ اكتوبر. وفي مركز الإطعام ٢٠ هاجمت مجموعة من المسلحين منسقة تنسيقا دقيقا وحدة باكستانية تساعد في عملية توزيع الأغذية، واستخدمت المجموعة جمهورا من النساء والأطفال درعا لها لاكتساح جنود الأمم المتحدة الذين رفضوا إطلاق النار على الجمهور. فقتل عدة جنود، وجرح آخرون، وأسر الباقون.

٩ - وأثناء هذه الهجمات، استخدمت قوات الميليشيا الأسلحة الأوتوماتيكية، وقذائف آر بي جيه والقنابل اليدوية. واستمرت الاضطرابات الخطيرة خلال النهار بأكمله، بما في ذلك القيام بهجمات على المقر المدني لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (حيث ألقيت قنبلتان يدويتان في المجمع ولكنهما لم تنفجرا)، وعزل القوات الباكستانية عند نقط التفتيش والاعتداء عليها، وعمليات للقنص العشوائي، والحواجز المسلحة على الطرق. ونتيجة لمختلف الهجمات، لا سيما نتيجة للكمين الكبير الذي دبر في طريق ٢١ اكتوبر والهجوم على مركز الإطعام رقم ٢٠، قتل ٢٥ جنديا باكستانيا، واعتبر عشرة في عداد المفقودين، وجرح ٥٧ (٥٤ باكستانيا و ٣ من الولايات المتحدة). ويعتقد أن الاصابات من الجانب الصومالي كانت كبيرة، ولكن عددهم غير معروف بعد.

١٠ - وكانت هناك صعوبة في الاتصال بالمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بسبب شدة الاضطرابات حول مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وأجري الاتصال الأول عن طريق موظف وطني في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الساعة ١٣/٠٠. وتلا ذلك اجتماع بعد الظهر بين مسؤول في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وكبار المسؤولين في المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي في مقر الأخير. وحاول المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي أثناء الاجتماع التملص من مسؤوولية الأحداث، مؤكدين أن أعمال الشغب هي انفجار عفوي من جانب جمهور غاضب. وعلى ضوء الطبيعة المنظمة للهجمات، والاذاعات الموجهة من محطة اذاعة عيديد تتهم خطأ عملية الأمم المتحدة

الثانية في الصومال بإطلاق النار على النساء والأطفال بدون استفزاز، من الصعب قبول تنصل المؤتمر/التحالف من مسؤولية الأحداث. وفي اجتماع عقد في وقت مبكر من المساء، وحتى في الوقت الذي كان مبعوثو المؤتمر/التحالف يؤكدون فيه لموظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حسن نواياهم ورغبتهم في اقرار السلم، كانت إذاعة عيديد ومكبرات الصوت المركبة على عربات مستمرة في تحريض الجمهور على الهجوم على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١١ - وقد تبين من أحداث ٥ حزيران/يونيه، أن اسلحة كثيرة مازالت في يد أفراد الجمهور في مقديشيو. كما كان جليا أيضا أنه يتعين وضع هذه الحقيقة في الاعتبار في متابعة نتائج الأحداث التي ستقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إذا أريد الحفاظ على الأمن. وعلى الرغم من أن التحقيقات لم تكتمل، فإن الهجمات كانت انتهاكا خطيرا لاتفاق وقف إطلاق النار واعتداء صارخا على قوات الأمم المتحدة.

١٢ - وفي فترة مبكرة من ٦ حزيران/يونيه، قصرت الإذاعة الشخصية لعيديد من راديو مقديشيو في تهدئة الحالة خلافا لما ذكره مبعوثوه من أن هذه هي نيته. وبدلا من ذلك، زاد من طنطنته ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وحث على تهدئة الأوضاع اذا أزعنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على مطالبه، وعلى العنف اذا رفضت ذلك. وفي هذه المرحلة يبدو أن الجنرال يسعى الى مواجهة مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل السيطرة على المصالحة السياسية وعلى جهود تنشيط النظام القضائي الصومالي.

١٣ - ارسلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رسالة خطية الى الجنرال عيديد تبلغه فيها بسخط الأمم المتحدة وسخط المجتمع الدولي، وتحثه على التخلي عن المسار المشؤوم الذي اختاره لنفسه ولأتباعه. ولقد وضح له أن هذه هي آخر فرصة أمامه للانضمام الى عملية السلم.

١٤ - وبغية تحسين حماية الموظفين المدنيين بالعملية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بعد اعتداءات ٥ حزيران/يونيه، قرر الممثل الخاص أن يجمع موظفي العملية في مواقع آمنة تحظى بدعم سوقي. ومن هذه المواقع، يمكن العملية أن تواصل الاضطلاع بكافة أعمالها الأساسية. وقيادة القوة تقوم، في نفس الوقت، بتعزيز وضعها وبالاستعداد لحالات الطوارئ المحتملة.

١٥ - ولقد سجلت تقديري واعجابي بالطريقة الشجاعة المنظمة التي تصرفت بها القوات الباكستانية وسائر قوات العملية في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وذلك عندما كانت تحاول تنفيذ واجباتها في إطار ولاية العملية.

١٦ - وقد أبقيت المجل على علم تام بالتطورات الأخرى المتصلة بالحالة في مقديشيو. وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، عمد مجلس الأمن، بعد استعراض تقرير الأمين العام عن الأحداث التي جرت في مقديشيو في ٥ حزيران/يونيه، الى اتخاذ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣).

ثانيا - الاجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: المرحلة الأولى (١٢ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣)

١٧ - اضطلعت العملية بالخطوات التحضيرية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) فور اتخاذه. وقد تمثل هدف الاجراءات اللاحقة، التي قامت بها العملية، في استعادة الأمن والقانون والنظام في مقديشيو من خلال تنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح في العاصمة، وتحييد شبكات البث الاذاعي وسائر آليات الداعية المستخدمة على العنف، والحيلولة دون حدوث أي انتهاكات أخرى لوقف اطلاق النار. وهذا من شأنه أن يتيح استئناف تقديم المساعدة الانسانية الى السكان المدنيين. وتيسير الاصلاح والتعمير الاقتصاديين، وتشجيع المصالحة السياسية بالنسبة لكافة الصوماليين. وفي نفس الوقت، قامت العملية باجراء تحقيق دقيق في الأحداث التي وقعت في ٢٥ حزيران/يونيه، بهدف اتخاذ التدابير الواردة في الفقرة ٥ من القرار ٨٣٧ (١٩٩٣). وقد ظلت العملية في غضون ذلك مفتوحة أمام الحوار، للتأكد مما اذا كان هناك اسلوب لتنفيذ القرار على نحو تعاوني. ومن دواعي الأسف أن الجنرال عيديد والمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي قد اثبتوا، من خلال تصرفاتهم، أنهم لا يرغبون في حل تعاوني.

١٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ارسل الممثل الخاص للأمين العام رسالة الى الجنرال عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، يذكره فيها، في جملة أمور، بالحظر المفروض على ابراز الأسلحة. وبضرورة التعاون الكامل في برنامج نزع السلاح في مقديشيو. ومع هذا، فإن الجهود التي بذلت لتسليم هذه الرسالة الى الجنرال عيديد نفسه لم تنجح إلا بعد أيام عديدة. وفي رسالة بذات التاريخ موجهة الى رؤساء الفصائل السياسية الإحدى عشرة غير المنتمية الى التحالف الوطني الصومالي، حذر الممثل الخاص للأمين العام من أنه لا يجوز لأي جماعة أو فرد انتهاز فرصة التوتر الحالي السائد في مقديشيو، وطالب بتعاون كافة الفصائل والحركات في مجال تعمير الصومال على الصعيدين السياسي والمادي.

١٩ - في الساعة ٠٠/٤ من يوم ١٢ حزيران/يونيه، بدأت عملية تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج لتجريد جنوب مقديشيو من السلاح، عملا بقرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣). وكانت هذه خطوة هامة في ضوء اكتظاظ المدينة بترسانة هائلة من الأسلحة المخبأة غير القانونية، حيث استخدم بعضها اثناء الاعتداءات المتعمدة التي ارتكبت في ٥ حزيران/يونيه. وفي سلسلة من الاجراءات العسكرية الجوية والأرضية، تتسم بدقة التوجيه وحسن التخطيط، قامت العملية باضعاف أو تدمير المدافع والأسلحة والمعدات الموجودة في ثلاثة مواقع لتخزين الأسلحة، كان قد سبق ترخيصها، ومرفق عسكري سري ذي صلة سبق استخدامه في الكمية المضطلع به في ٥ حزيران/يونيه. ولقد أنجزت هذه الضربات، وخدمات أخرى لاحقة،

في إطار استخدام تكتيكات من شأنها أن تقلل الى أدنى حد من الخسائر في الأرواح وكذلك من الأضرار الاضافية التي قد تصيب المناطق المجاورة. أما الذخائر التي لم تدمر بالفعل، فقد تم تفجيرها حيثما أمكن على يد أفراد مدربين في مجال المعدات المتفجرة. ولقد احتل موقع تعزيز ارسال "راديو مقديشيو" ونقلت ذخيرته. وفي اليوم الأول من هذه الاجراءات، شاركت عناصر من الوحدات العسكرية التابعة لفرنسا والولايات المتحدة والمغرب وايطاليا.

٢٠ - وثمة هدف رئيسي آخر للعمل العسكري المنسق، وهو هدف طالب به مجلس الأمن في الفقرة ٣ من القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، ويتمثل في تحييد "راديو مقديشيو"، أي الاذاعة الرسمية الصومالية السابقة، الذي كان قد تم الاستيلاء عليه من جانب المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومال، وكان يجري استخدامه لتشجيع أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة. وكان هناك هدفان رئيسيان يرتبطان بالشبكة الاذاعية، وهما استوديو البث الاذاعي بوسط مدينة مقديشيو الى جانب مرفق لتعزيز الارسال الاذاعي في أحد المواقع الرئيسية المرخصة لتخزين الأسلحة. ولقد جرى تعطيل مرفق البث الاذاعي من خلال هجوم جوي دقيق التوجيه في الصباح الباكر، حيث كان يشغله أدنى عدد من العاملين. ولقد تجنب هذا التوقيت الخسائر في الأرواح، العكسرية والمدنية، التي كانت ستترتب على القيام بهجوم أرضي لاحتلال هذا المرفق. أما مرفق تعزيز الارسال الاذاعي فقد جرى الاستيلاء عليه، من ناحية أخرى، بعمل جوي وأرضي متكامل، حيث تم هذا الاستيلاء في اليوم الأول للعمليات. ولقد أخلى الموقع منذ ذلك الوقت وخزنت المعدات القابلة للاستخدام من جديد في مكان مأمون. وسوف ترد هذه المعدات الى شعب الصومال بأسرع ما يمكن. وتنوي عملية الأمم المتحدة أن تحدد موقع راديو "صوت الجماهير الصومالية" وأن تتخذ اجراء مماثلا بشأنه، حيث أنه قد اضطلع بدعاية مثيرة للمشاعر منذ بداية ارساله في وقت متأخر.

٢١ - وفي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، قامت قوات عملية الأمم المتحدة بضربات جوية اضافية تتسم بدقة التوجيه ضد موقعين سريين لتخزين الأسلحة/الذخائر بداخل المنطقة التي يتحصن بها التحالف الوطني الصومالي/الجنرال عيديد في مقديشيو. وكان الموقع الأول مكانا لتخزين الأسلحة والذخائر والمركبات في ظل حراسة مشددة، وكانت به قرابة ٣٠ مركبة "تقنية" لنقل الأسلحة الثقيلة في مختلف مراحل الاصلاح. وكان يشكل أيضا مرفقا لاصلاح المركبات، حيث كان يتم تجميع "القطع التقنية". ولقد قيل أيضا إن هذا الموقع كان يضم، بالاضافة الى ذلك، أعدادا كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة التي تتناولها الأطقم، فضلا عن مخبأ للذخيرة يحتوي على كميات هامة من معدات الأسلحة التلقائية ذات الأعيرة الكبيرة. أما الموقع الثاني فقد كانت به مركبات تقنية وأسلحة صغيرة وذخائر، الى جانب معدات هندسية ثقيلة تستخدم في اقامة المتاريس. وفي صباح يوم ١٥ حزيران/يونيه، قامت طائرة استطلاع جوية برصد وتدمير منصة اطلاق صواريخ متحركة من طراز BM21-1 وعيار ١١٢ مم في المنطقة الحصينة القريبة من مقر المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومال. وهذا السلاح قادر على الضرب العشوائي الموسع وله ٣٦ أنبوبة ويتراوح مداه بين ٥٠٠ متر و ٢٠ كيلومترا، وبوسعه أن يصيب أي مكان في مقديشيو.

٢٢ - والاجراءات التي تمت في الفترة من ١٢ الى ١٤ حزيران/يونيه تشكل جزءا من الجهد المستمر الرامي الى الشروع على نحو فعال في عملية نزع السلاح وتحييد كافة الأسلحة الثقيلة، وفقا لما طالب به مجلس الأمن في قراريه ٨١٤ و ٨٣٧. وهذا يتضمن أي مواقع أو مخابئ معرفة لتخزين الأسلحة والذخائر تكون تابعة للمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، في مقديشيو وفيما حولها، وأي مواقع أو مخابئ أخرى تشكل تهديدا مباشرا للمدينة. وقد استخدمت مرافق عملية الأمم المتحدة في دعوة مواطني مقديشيو الى تسليم أسلحتهم بشكل سلمي والى المساعدة في تحديد مخابئ الأسلحة السرية. والسيطرة على الأسلحة تعد عملا أساسيا فيما يتصل باستعادة القانون والنظام والسلامة العامة.

٢٣ - والتقارير الأولية أن الجنرال عيديد ومؤيديه قد استخدموا الحشود المدنية، بما فيها النساء والأطفال، كدروع بشرية لاخفاء الاعتداءات على مواقع الحراسة الثابتة ونقاط التحصن التابعة لعملية الأمم المتحدة. وثمة تكتيكات مشابهة قد أدت الى وفاة ٢٥ من جنود الأمم المتحدة، بسبب الاعتداءات التي حدثت يوم ٥ حزيران/يونيه، فضلا عن وفاة عدد غير محدد من الصوماليين المدنيين عند موقع الكيلو ٤ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وثمة دليل لدينا على أن بعض عناصر التحالف الوطني الصومالي قد اضطلعت بمظاهرة عنيفة، حيث قام مثيرو الشغب بتشجيع الجماهير على مهاجمة الجنود الباكستانيين في احدى نقاط تجمعهم. ولقد أطلقت أعيرة نارية على جنود الأمم المتحدة الواقفين على الأرض من قبل المتجمهرين كما تعرض هؤلاء الجنود لنيران الأسلحة التقليدية من مبنى مجاور. وقام موقع للتغطية تابع للأمم المتحدة، بأعلى أحد المباني، برد النيران على مطلقي الرصاص تجاه جنود عملية الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وقد صرح الشهود أن ثمة صوماليين مسلحين في مكان قريب قد اطلقوا الرصاص على المتجمهرين، مما يؤكد أن هذا كان حادثا مدبرا بعناية، وكان من المخطط له أن يحدث خسائر في الأرواح أمام صحافة العالم وأن يحاول اضعاف فعالية قوات الأمم المتحدة في مجال التعامل مع الجمهرة المنظمة. وقيادة قوة عملية الأمم المتحدة تقوم بوضع تكتيكات منقحة وادخال معدات جديدة لمقاومة أحداث الشغب كوسيلة للسيطرة على التجمعات المماثلة. ولقد بدا تحقيق عملية الأمم المتحدة في حادث ١٣ حزيران/يونيه، الذي وقع عند الكيلو ٤، وسوف يبذل كل جهد لازم من أجل التيقن من الحقائق واتخاذ أي اجراءات واقية لازمة لتجنب حدوث مزيد من الخسائر في أرواح المدنيين.

٢٤ - ورغم أن التحقيق لم يكتمل بعد في هذه المرحلة، فإن من الواضح بالفعل أنه كانت هناك مؤامرة لارتكاب أفعال عنيفة متعمدة، وأن عملية اثارة القلاقل قد تمت بمختلف الوسائل في محاولة لاشعال غضب الجماهير. والمسؤولون عن ذلك لم يحددوا بعد، وان كان من الجلي أن ثمة عناصر من المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي قد وجهت عملية الاعتداءات.

ثالثا - الاجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: المرحلة الثانية (١٧ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣)

٢٥ - في الساعة ١/٠٠ من يوم ١٧ حزيران/يونيه، اضطلعت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعملية برية وجوية تستهدف تفتيش منطقة مقر الجنرال عيديد في جنوب مقديشيو، حيث يوجد معقل المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، مع تحرير هذه المنطقة وتجريدها من السلاح. وفي يومي ١٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، كان قد تم بالفعل تحييد عدد كبير من مواقع تخزين الأسلحة السرية.

٢٦ - ولقد اضطلع بهذه العملية بطريقة ترمي الى التقليل من الخسائر في الأرواح الى أدنى حد مع السماح للمتحصنين في هذه المنطقة بالرحيل. ولقد انجزت أهداف العملية بنجاح قبيل انتصاف المساء. وقد أخذت من هذا الموقع الحصين الغام وقنابل يدوية وأسلحة وعديد من الوثائق. ولقد عملت الوحدات الباكستانية داخل الموقع بينما قامت القوات المغربية والايطالية والفرنسية بتشكيل نطاق آلي حوله، حيث عزلوا المنطقة تماما. وفي خارج هذا النطاق وفيما حوله، شرعت ميليشيا التحالف الوطني الصومالي في القيام بمجموعة من الاعتداءات والكمائن من نقاط عسكرية حصينة، وذلك بتنسيق، في كثير من الحالات، من مجموعات مدنية غير مسلحة، كما كان يدعى. وفي حالة واحدة على الأقل، القى المدنيون "غير المسلحين" قنابل يدوية على الجنود المغاربة الذين كانوا ممسكين عن اطلاق النار. وفي نفس الوقت، اطلق مسلحون النيران من اتجاه مختلف. وفي الاشتباك الذي أعقب ذلك، قاتل الجنود المغاربة الذين كانوا أقل عددا من مهاجميهم قتالا باسلا، ولكنهم عانوا من خسائر كبيرة في الأرواح، بما في ذلك قائد كتيبتهم الذي استمر، رغم اصابته الخطيرة، في توجيه الدفاع عن وحدته المحاصرة حتى لفظ أنفاسه الأخيرة. وأود في هذه المناسبة أن أقدم تحية خاصة للجنود المغاربة لما أبدوه من شجاعة وتفان كبيرين.

٢٧ - ولقد أدت العمليات المنسقة التالية التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة الى اجلاء الميليشيا من عدد من نقاطهم الحصينة، بما في ذلك مستشفى ديفغر، مما انتهى بجمع عدد كبير من أسرى الميليشيا من مبنى المستشفى. ومن الملاحظ أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي قد استخدمت هذه المستشفى، لا كقاعدة لعملياتها العسكرية فحسب، بل أيضا كمين وكنقطة دفاعية حصينة، حيث قامت منها باطلاق بنادقها ورشاشاتها على جنود الأمم المتحدة. ولقد استمرت العمليات حتى الآن في محاولة لتحديد مواقع تخزين الأسلحة السرية الأخرى؛ ولمعرفة أماكن تواجد عناصر ميليشيا التحالف الوطني الصومالي في مقديشيو وتجريدها من السلاح.

٢٨ - ومما يثير الاعجاب، تلك المهارة والشجاعة التي قامت بها قوات التحالف التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ النطـــاق والاضطـــلاع بعمليات البحـث والتطهير ونزع السلاح ضد معقل المؤتمر الصومالي الموحد/ التحالف/الوطني الصومالي، واستجابة هذه القوات من منطلق الجندية التامة ازاء سلسلة الاعتداءات التي قام بها التحالف الوطني الصومالي في وقت لاحق. والعملية المخطط والهجوم المضاد لاعتداءات ميليشيا التحالف الوطني الصومالي قد اتسما بنجاح كبير بجميع المقاييس. ومواقف التحالف الوطني الصومالي

والجنرال عيديد قد منيت بالانهيار، وذلك من حيث تناقص القوات وتعطل القيادة/المراقبة/الاتصالات وفقد الأسلحة والذخيرة السرية. وفي نفس الوقت، قامت القوات الايطالية في منطقة بيليت وين بتحرير وتدمير مخزنين كبيرين للأسلحة يتبعان التحالف الوطني الصومالي، حيث كانا يضمان أعدادا ضخمة من الدبابات وقطع المدفعية ومدافع الهاون والرشاشات والمدافع المضادة للطائرات والألغام والذخائر. ورغم أن بعض المعدات الثقيلة لم يكن صالحا للعمل، فإن الكثير منها كان لا يزال في دور الصلاحية. وبالاضافة الى ذلك، قامت قوة الرد السريع بتدمير ما يزيد عن ثلاثين قطعة مدفعية على مسافة ستة كيلومترات تقريبا شمالي مقديشيو. ورغم أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي في مقديشيو ما زالت تهدد حالة الاستقرار، فإنها سوف تعجز، كما تشير التوقعات، عن اعاقة نزع السلاح والمصالحة السياسية وعمليات الاصلاح. ولقد زيدت المساعدة الانسانية بالفعل في معظم أنحاء مقديشيو، وسوف تعود الى معدلها الطبيعي في وقت قريب.

٢٩ - ظلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواجه مشكلة استخدام الجماهير المدنية، وفي مقدمتها النساء والأطفال، كدريئة للهجمات المسلحة على قوات الأمم المتحدة. وتقتضي مجابهة هذه المناورات تدابير ومعدات ملائمة للسيطرة على تجمعات الجماهير. وبالرغم من أنه تم الآن تأمين مزيد من القدرة في هذا المجال، يجرى حاليا على أساس الاستعجال اقتناء معدات إضافية للسيطرة على تجمعات الجماهير (الغازات المسيلة للدموع مثلا).

٣٠ - وعلى نحو ما أُبلغ عنه سابقا، ستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سعيها الأصلي في مجال التجريد من الأسلحة الى أن تقتنع بأنه قد تمت إزالة خطر جميع مواقع ومخابئ تخزين الأسلحة والذخيرة المعروفة التابعة للمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي في مقديشيو وحولها، وكافة المواقع والمخابئ الأخرى التي تعرض المدينة للخطر. وبعد أن يتم ذلك، ستضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتجريد المدينة من الأسلحة قطاعا بعد قطاع، بصورة منظمة. بيد أن التشديد سينتقل الى الجهود التعاونية التي يشترك فيها الصوماليون وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا. وتوجه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بانتظام نداءات الى المواطنين في مقديشيو لحثهم على تسليم أسلحتهم بطريقة سلمية وعلى المساعدة في تحديد مواقع المخابئ السرية للأسلحة. إن نزع السلاح ضرورة أساسية لإعادة سيادة القانون والنظام وكفالة السلامة العامة وكذلك لإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق تقدم على درب المصالحة السياسية وإعادة التأهيل الوطنية.

٣١ - تواصل إحراز التقدم في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في الأحداث التي جدت أخيرا، وقد تزايدت الأدلة المؤيدة لافتراض وجود مؤامرة دبرها التحالف الوطني الصومالي لارتكاب أعمال عنف متعددة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/يونيه؛ وقيام ميليشيا التحالف الوطني الصومالي بانتهاكات للقانون الإنساني الدولي؛ وكذلك استمرار التسبب في أعمال الشغب بقصد إثارة عداء الجماهير الشعبية.

٣٢ - وللأسباب المبينة أعلاه، دعا ممثل الأمين العام الخاص للصومال، علنا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى القبض على اللواء محمد عيديد واعتقاله. وسوف يتم إلقاء القبض على اللواء عيديد واعتقاله في إطار الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، التي تأذن، في جملة أمور، بهذا الاستخدام للقوة حسب الاقتضاء للسيطرة على عناصر مسلحة تهاجم أفراد الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فكما أعيد تأكيده في الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) فإن "... الأمين العام مخول ... بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ... بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم". وتواصل ميليشيا اللواء عيديد مهاجمة أفراد الأمم المتحدة من خلال عمليات القناصة والمجابهات المتعمدة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي، والجدل الاستفزازي. وفضلا عن ذلك هناك أدلة متزايدة على أن اللواء عيديد أمر شخصيا وعن عمد باستخدام النساء والأطفال لشن الهجمات على جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ وأنه أمر الميليشيا التابعة له بإطلاق النار على الجماهير المحتشدة في ١٣ حزيران/يونيه للتسبب في وقوع ضحايا وإحراج القوات الباكستانية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أمام ممثلي الصحافة العالمية المجتمعين هناك. ولهذه الأسباب، فهو يُعتبر في نظر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خطرا يهدد السلامة العامة. وبالتالي، فمن شأن اعتقاله أن يؤمّن سلامة الجميع بما في ذلك سلامة الشعب الصومالي. وسيتم القبض على أشخاص آخرين أيضا إذا ظهرت أدلة على اشتراكهم في نفس الجرائم أو جرائم مماثلة، أو في أنشطة غير قانونية متصلة بذلك في وقت لاحق لهجمات ٥ حزيران/يونيه.

رابعا - تأثير أحداث الفترة من ٥ الى ١٨ حزيران/يونيه على البرنامج الإنساني لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٣٣ - بالرغم من أن الموارد المتاحة حتى الآن لبرنامج الإغاثة وإعادة التأهيل لعام ١٩٩٣ محدودة جدا، تمكنت وكالات الأمم المتحدة وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، فيما قبل أحداث ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، من تنفيذ تشكيلة عريضة من الأنشطة الإنسانية في قطاعات متنوعة. وبالإضافة الى تقديم المساعدة الغوثية الأساسية، كانت إعادة فتح المدارس متواصلة، وكان الغذاء مقابل العمل يحل تدريجيا مكان تقديم الأغذية مجانا، كما كان نطاق الأنشطة المدرة للدخل في يتوسع في حين تواصلت إعادة إقامة المؤسسات التجارية.

٣٤ - وعقب الهجمات ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/يونيه، نُقل جميع العاملين في مجال الإغاثة الدولية تقريبا من مقديشيو الى نيروبي بصورة مؤقتة. ونتيجة لانعدام الأمن في مقديشيو الجنوبية، توقفت مؤقتا وبصورة تامة عدة برامج إنسانية بما فيها توزيع الأغذية واللوازم الطبية في تلك المنطقة. وبالطبع فقد ساور القلق الوكالات الإنسانية إزاء الآثار الفورية والآثار الأطول أجلا المترتبة على تعطل تقديم المساعدة الغوثية التي تتسم الحاجة إليها بطابع الاستعجال. وبالإضافة الى سكان

مقديشيو، مازالت عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين الموجودين في كل من جزئي المدينة يعولون حصرا على وجبات الأغذية المجانية للحصول على القوت اليومي.

٣٥ - وبمجرد أن تحسنت الحالة الأمنية، تمكنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووكالات الإغاثة التي ظل عدد محدود من موظفيها في مقديشيو، من تحقيق استئناف دفق المساعدة الغوثية وذلك بصورة أولية في مقديشيو الشمالية. ومنذ ٢١ حزيران/يونيه، أصبحت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قادرة على توفير الحراسة للوكالات الإنسانية التي تقوم بتسليم الأغذية في مواقع التوزيع في مقديشيو الجنوبية كذلك. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، تم تسليم الأغذية في ٧ مواقع في كل من جزئي المدينة. وأود أن أشيد بتفاني موظفي الإغاثة الإنسانية الذين واصلوا عملياتهم في الظروف العسيرة السائدة في مقديشيو.

٣٦ - لم تتعطل البرامج الإنسانية في أنحاء أخرى من البلد ويواصل الموظفون التابعون لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أداء مهامهم في أنحاء عديدة من الصومال. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن عدة مناطق تعول على المساعدة الغوثية التي ترسل من مقديشيو. ومن الضروريات الأساسية بالتالي أن يعود الوضع الى حالة طبيعية في أقرب وقت مستطاع لكي يتسنى لجميع العاملين في مجال الإغاثة أن يعودوا الى مراكزهم ولكي يتواصل تنفيذ برامج إعادة التأهيل على النحو المخطط.

٣٧ - سافر ممثلي الخاص الى نيروبي في ٢٢ حزيران/يونيه لتناول الكلمة في اجتماع البلدان المساهمة في تقديم المساعدة الإنسانية للصومال. وكانت إدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال ممثلة أيضا. وكرر الأميرال هوي تأكيد التزامه للمشاركين في الاجتماع بإعادة زخم برنامج الإغاثة وإعادة التأهيل. وكان حضوره في الاجتماع يهدف أيضا الى إزالة تخوفات بعض الوكالات الإنسانية من أن العمليات العسكرية قد تسببت خلال الأسبوعين الماضيين في تهميش البعد الإنساني لمهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣٨ - إن من الأساسي أن يتواصل احترام حياد وعدم تحيز المساعدة الإنسانية، وأن تتاح موارد كافية لتعجيل تنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التأهيل في جميع أنحاء البلد. ومن الهام في هذا السياق أن تحول التبرعات المعلنة في الاجتماع الإنساني المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣ الى عمليات تحويل فعلي للموارد، وتقديم التزامات إضافية. وستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، من جهتها، بذل الجهود لتيسير إقامة مناخ إيجابي يساعد على تنفيذ البرامج الإنسانية بنجاح.

خامسا - ملاحظات

٣٩ - يجب أن يُنظر للأحداث الجارية في مقديشيو منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في ضوء الحالة العامة والأوضاع التي يتمثل القصد من عملية الأمم المتحدة في تداركها. إن الفوضى والحرب الأهلية وهول معاناة

الشعب الصومالي والمجاعة التي يعاني منها هي السبب لقدوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة الى الصومال. والأهداف الأولية للولاية الموكلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي إنهاء محنة الشعب الصومالي، وتمكينه من أن يسلك بثبات درب إعادة التأهيل الاقتصادي والمصالحة السياسية وتعزيز إعادة بناء المجتمع والمؤسسات السياسية للصومال. ويقتضي هذا استتباب السلم في مختلف أنحاء الصومال والتنفيذ الفعلي لعمليـــة نزع الأسلحة. وقد التزمت كافـــة الفصائل الصومالية بهذه الأهداف بموجب اتفاقات أديس أبابا وأوكل مجلس الأمن مهمة تحقيقها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بوصفها مهمة ذات أولوية.

٤٠ - إني اعتبر أن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمبينة في هذا التقرير قد نجحت في تحقيق إمكانية استئناف العمل على بلوغ الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في الصومال. وقد سمحت إجراءات التنفيذ العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الى حد بعيد، بإزالة خطر الأسلحة الثقيلة ومرافق القيادة والرقابة التابعة للفصائل المسؤولة عن الإنتهاكات الواسعة النطاق لوقف إطلاق النار في مقديشيو. وأوضحت هذه الإجراءات أيضا بجلاء أنه لا يمكن السماح بالمحاولات المتعمدة لتعطيل امدادات الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بتقديمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لقد أبدت بالفعل عناصر مختلفة من المجتمع الصومالي، ليس فقط رغبة في كبح الذات والمصالحة، بل وكذلك في نزع السلاح الطوعي. ولا ينبغي أن ينسى أبدا الثمن المفجع الذي دفعه أفراد الأمم المتحدة وكذلك الصوماليون في سلسلة الأحداث التي جدت أخيرا. بيد أنه من المحتمل جدا أن الأمم المتحدة، حين أثبتت أنها مستعدة لتكبد التكلفة الكاملة لحفظ السلم، قد أنقذت عددا أكبر بكثير من الأرواح، وعجلت عملية نزع السلاح والمصالحة وإعادة التأهيل.

٤١ - وبعد العمليات العسكرية التـــي أجريـت في فترة ما بين ١٢ و ١٨ حزيران/يونيه، يؤمل الآن، ما لم تحدث أي تطورات غير متنبأ بها، أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ستصبح قادرة على استئناف تجريد جميع الفصائل والميليشيات في مختلف أنحاء البلد من الأسلحة بالطرق السلمية. ولم يكن أبدا في نية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التصدي لأي فصيلة من الفصائل طالما أحجمت عن القيام بانتهاكات لوقف إطلاق النار. وأولت بتصرفها الاعتبار الواجب لالتزاماتها باتفاقات أديس ابابا، وتعاونت في النهوض بالولاية التي أناط مجلس الأمن بها هذه العملية الانسانية. وفي الواقع فإن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتزم مواصلة العمل مع جميع الفصائل، سعيا منها لتحسين الظروف من أجل النهوض بولاية الأمم المتحدة.

٤٢ - لقد كانت الهجمات على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم أحداثا مفجعة ومزعجة، لكنها لن تلهي الأمم المتحدة عن التزامها إزاء الصومال. وهي لن تثبت أي شيء آخر سوى أنه، في الحالة الفريدة السائدة في ذلك البلد، هناك عناصر مازالت تعتقد أن إدامة الفوضى والدمار والموت تخدم مصالحهم على أفضل وجه. ويبدو أن هذه العناصر ترى أن آفاق مستقبلها السياسي ستتقلص لو عادت الأوضاع في الصومال إلى حالة عادية وساد السلم من جديد.

٤٣ - وأنا أحث الآن جميع الفصائل الصومالية على الانضمام إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مهمتها من أجل السلم ونزع السلاح والمصالحة على النحو الذي حدده مجلس الأمن واتفق عليه زعماء الفصائل في أديس ابابا. وإني مصمم، من جهتي، على بذل جميع الجهود اللازمة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣).

٤٤ - وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في مقديشيو أيضا شجاعة وتفاني جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الذين لقوا حتفهم في مناسبات عديدة أو أصيبوا بجروح بالغة وهم يدافعون عن أنفسهم ويحاولون التقليل إلى الحد الأدنى من عدد الضحايا المدنيين.

٤٥ - إني آسف وحزين لفقد ٢٩ جنديا تابعين للأمم المتحدة من باكستان والمغرب قتلوا أثناء أداء واجباتهم في حفظ السلم، ولاصابة ٨٨ جنديا من باكستان والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وأنا أشعر أيضا بأسف عميق للاصابات التي لحقت بالمدنيين الصوماليين الذين كانوا في ساحة المعارك أثناء الأحداث الأخيرة أو الذين استخدموا عمدا كحجاب واق لشن هجمات عسكرية على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي خاتمة هذا التقرير، أود أن أشيد بممثلي الخاص، الأميرال جوناتان هوي قائد القوة، وبالفريق سيفيك بير، وبجميع الجنود والموظفين المدنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وكذلك بموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بمن في ذلك الموظفين الصوماليين، على ما أبدوه من تفان وشجاعة والتزام في أداء مهمتهم المعقدة والخطيرة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي أسهمت في نجاح هذه العملية.

- - - - -